

مرسوم رقم ٩٣١٧

إحالـة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى فتح إعتماد إضافي استثنائي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ في موازنة وزارة الداخلية والبلديات - المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي والسجون للعام ٢٠٢٢

إـنَّ رَئِـيسَ الـجـمـهـورـيـةـ بـنـاءـ عـلـىـ الدـسـتـورـ

بناء على قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته لاسيما المادتين ١٣ و٢٧ منه،
بناء على القانون النافذ حكماً رقم ٦ تاريخ ٢٠٢٠/٣/٥ (قانون الموازنة العامة والموزنات الملحة لعام ٢٠٢٠)،
بناء على اقتراح وزير الداخلية والبلديات والمالية،
وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٦

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي إلى فتح إعتماد إضافي استثنائي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ في موازنة وزارة الداخلية والبلديات - المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي والسجون للعام ٢٠٢٢ بقيمة ٣٥٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية (فقط ثلاثة مائة وخمسون مليار ليرة لبنانية) وذلك لتأمين المحروقات السائلة لآليات قوى الأمن الداخلي والمولدات الكهربائية في التكتبات العسكرية والسجون.

المادة الثانية : إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

بعداً في ٢٧ أيار ٢٠٢٢
التوقيع : ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
التوقيع : محمد نجيب ميقاتي

وزير الداخلية والبلديات
التوقيع : بسام مولوي

وزير المالية
التوقيع : يوسف خليل



قانون رقم
فتح إعتماد إضافي إستثنائي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ في موازنة وزارة الداخلية والبلديات - المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي والسجون . وذلك لتأمين المحروقات السائلة لآليات قوى الأمن الداخلي .

المادة الأولى : يفتح في الجزء الأول من الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ في باب وزارة الداخلية والبلديات - قوى الأمن الداخلي والسجون لعام ٢٠٢٢ ، الإعتماد الإضافي التالي :

الجزء الأول :

وزارة الداخلية والبلديات	الباب السابع
قوى الأمن الداخلي والسجون	الفصل الثالث
تشغيل خدمات الشرطة	الوظيفة ٣١٢
موداد إستهلاكية	البند ١١
نفقات تشغيل وسائل النقل	الفقرة ٣
محروقات سائنات ٣٥٠،٠٠٠،٠٠٠ / ل.ل.	النسبة ١

فقط مبلغًا وقدره : ثلاثة وخمسون مليار ليرة لبنانية .

يضاف هذا الإعتماد الإضافي العائد لوزارة الداخلية والبلديات - قوى الأمن الداخلي والسجون والبالغ قيمته / ٣٥٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل. لتأمين المحروقات لآليات قوى الأمن الداخلي ، إلى أرقام الموازنة لعام ٢٠٢٢ قبل تصديقها ، على أن تدون فيها سندات المادة ١/٢ من قانون المحاسبة العمومية .

المادة الثانية : لا يجوز إستعمال الإعتمادات المفتوحة في الموازنة العامة بموجب هذا القانون سوى للغاية المنصوص عليها في المادة الأولى .

المادة الثالثة : تدون الإعتمادات المعقودة والمصفاة والمصروفة والمدفوعة من أصل المبلغ المخصص أعلاه في قطع حساب الموازنة العامة وحسابات المهمة لعام ٢٠٢٢ .

المادة الرابعة : تغطي الإعتمادات المفتوحة بموجب المادة الأولى من هذا القانون بزيادة تقدير واردات موازنة العام ٢٠٢٢ الإستثنائية وفقاً لما يلي :

قسم الواردات :

الجزء ٢	الواردات الإستثنائية
الباب ٥	القروض المعقودة من الدولة لصالح الخزينة
الفصل ٥٦	القروض الداخلية
البند ٥٦١	سندات خزينة داخلية
الفقرة ٥٦١٠١	القروض الداخلية / ٣٥٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل.

فقط ثلاثة وخمسون مليار ليرة لبنانية

المادة الخامسة : يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية .



الأسباب الموجبة

من أجل تأمين المحروقات السائلة لآليات قوى الأمن الداخلي لتنفيذ المهام الموكلة على عاتق هذه المديرية (حفظ الأمن والنظام - مواكبة الوزراء والهيئات الدبلوماسية خلال تنقلاتها على الأراضي اللبنانية - مواكبة السجناء إلى المحاكم المختصة - دوريات إستقصاء ...) ، بالإضافة إلى المحروقات اللازمة لتشغيل المولدات الكهربائية في المراكز والسجون كافة خلال التقين الكبير المعتمد حالياً" من قبل مؤسسة كهرباء لبنان .

تم إعداد مشروع قانون فتح إعتماد إضافي في موازنة العام ٢٠٢٢ ، بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٢ / تاريخ ٢٧ / ٤ / ٢٠٢٢ بقيمة ٣٥٠ ،٠٠٠ ،٠٠٠ ل.ل. فقط ثلاثة وخمسون مليار ليرة لبنانية في موازنة وزارة الداخلية والبلديات - قوى الأمن الداخلي والسجون لتأمين المحروقات السائلة لآليات قوى الأمن الداخلي والمولدات الكهربائية المركبة في الثكنات العسكرية والسجون .

أملين إقرار

